

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي
1	تمهيد
1	السمات الرئيسية للعون الإنمائي العربي
2	تطور العون الإنمائي العربي
4	العون الإنمائي العربي عام 2002
6	العون الإنمائي المؤسسي
7	عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2002
8	المجموع التراكمي
9	التمويل المشترك
10	المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر
12	ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب) (1970-2002)
13	ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين (1985 و 1990-2002)
14	ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2002
15	ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2002
16	ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعات الدول المستفيدة كما في 2002/12/31
17	ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة كما في 2002/12/31
18	ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (1990-2001)

العون الإنمائي العربي

تمهيد

يكتسب العون الإنمائي العربي ملامح هامة تميزه عن مصادر العون الإنمائي الأخرى. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن الدول العربية المانحة للعون هي نفسها دول نامية تواجه تحديات تنموية عديدة بما في ذلك حاجتها الضرورية لتتوسع القاعدة الإنتاجية لاقتصاداتها، وتطوير وصيانة البنى الأساسية بها، في الوقت الذي تمثل فيه عوائد صادرات النفط الخام، وهو ثروة ناضبة، المصدر الرئيسي لإيراداتها من النقد الأجنبي وبالتالي لتدفقات العون المقدم منها. إضافة لذلك، تمكنت الدول العربية المانحة للعون من تحقيق مستويات مرتفعة في نسبة مساعداتها الإنمائية إلى الناتج القومي الإجمالي التي تجاوزت في عدد من السنوات نسبة 0.7 في المائة المحددة من قبل الأمم المتحدة كهدف للمساعدات الإنمائية الدولية. وقد ساهمت الدول العربية الرئيسية المانحة للعون، خلال مسيرة امتدت منذ عقد الستينات من القرن الماضي إلى الآن، في بلورة خبرات متراكمة في مجال العون الإنمائي، مما جعل أداؤها في هذا المجال وفق قواعد تنظيمية ومؤسسية كان لها أثرها الهام في زيادة فاعلية هذا العون، وتحسين مردوده ونتائجه.

السمات الرئيسية للعون الإنمائي العربي

يتسم العون الإنمائي العربي بسمات عديدة أهمها التالي:

أولاً: تتأثر المساعدات الإنمائية العربية مباشرة بأسعار النفط الخام وتطور الطلب عليه في الأسواق الدولية. ولذلك فإن الدول العربية المانحة تجد نفسها، نتيجة لتراجع العوائد النفطية، في أوضاع مالية واقتصادية تختلف عما كانت عليه خلال النصف الثاني من عقد السبعينات أو بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وتنعكس سلباً على حجم العون المقدم منها. إلا أن هذه الدول لا تزال تواصل تقديم العون للدول النامية.

ثانياً: يقدم العون الإنمائي العربي من خلال عدة قنوات أهمها العون المباشر من الحكومات المانحة وصناديق ومؤسسات التنمية الوطنية التابعة لها، والعون غير المباشر من خلال صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية والدولية متعددة الأطراف، والعون الأهلي الذي تقدمه الهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والخاصة.

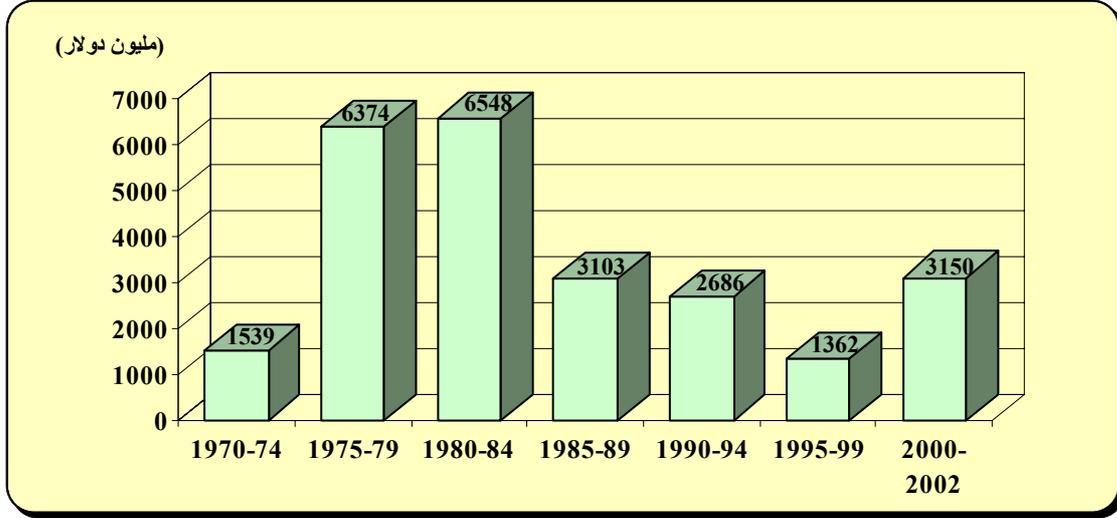
ثالثاً : يكتسب العون الإنمائي العربي أهمية خاصة بالنظر لكونه أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والإنمائية، ويتميز بنوعيه المباشر وغير المباشر بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وما ينضمه من منح وهبات. وتتيح الدول العربية المانحة للعون إمكانية ومرونة كبيرتين للدول المستفيدة لإدارة واستغلال تدفقات العون المالية بما ينسجم مع سياسات هذه الدول وأولوياتها الإنمائية دون ربطه بشروط سياسية أو اقتصادية.

رابعاً : يوجه العون الإنمائي الحكومي في غالبيته لتمويل العجوزات في الموازنات العامة في الدول المستفيدة، أو للمساعدة في سداد مستحقات خدمة المديونية الخارجية، وقد يشمل في بعض الأحيان المساهمة في تمويل مشاريع هامة في الدول المستفيدة. بينما يوجه العون المؤسسي المقدم من صناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية ومتعددة الأطراف، في غالبيته، لتمويل مشاريع محددة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتمويل موازين المدفوعات. ويركز العون الأهلي بشكل أساسي على دعم العمل الخيري ومواجهة الكوارث.

تطور العون الإنمائي العربي

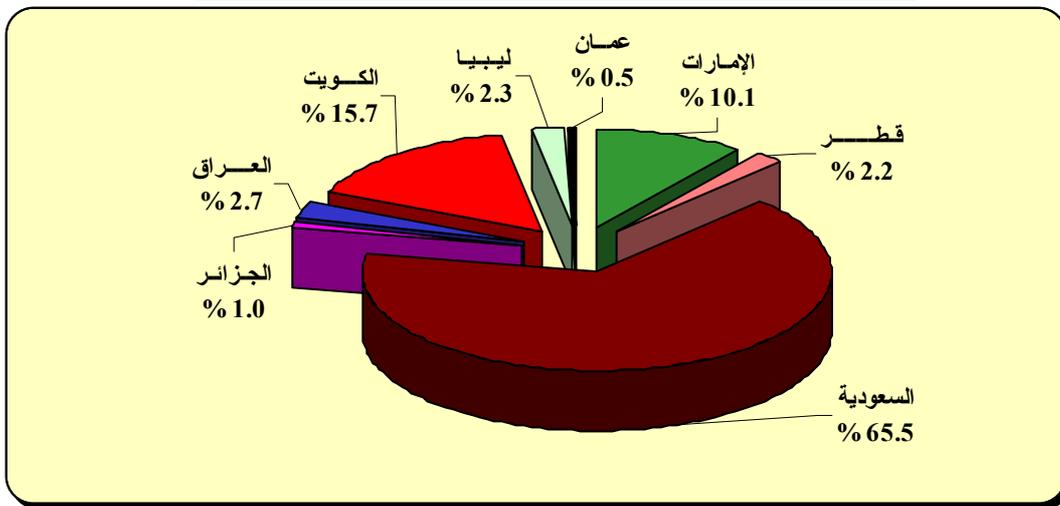
شهدت المساعدات الإنمائية العربية الميسرة خلال العقود الثلاثة المنصرمة مرحلتين مختلفتين عكست كل منهما الأوضاع والتطورات الاقتصادية في الدول العربية المانحة للعون وارتبطت بصفة خاصة بالتغيرات في أسعار تصدير النفط وبالتالي حصيلة عائدات النفط لتلك الدول. امتدت المرحلة الأولى من عام 1970 إلى عام 1984، وشهدت تزايداً مضطرباً في حجم هذه المساعدات. إذ ارتفعت من حوالي 7.7 مليار دولار للفترة 1970-1974 إلى حوالي 31.9 مليار دولار للفترة 1975-1979 ثم إلى حوالي 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984. وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة خلال هذه المرحلة (1970-1984) حوالي 72.3 مليار دولار. وامتدت المرحلة الثانية من عام 1985 حتى عام 1999 وشهدت انخفاضاً مضطرباً في حجم هذه المساعدات، إذ انخفضت من 15.5 مليار دولار للفترة 1985-1989 إلى حوالي 13.4 مليار دولار للفترة 1990-1994 ثم إلى حوالي 6.8 مليار دولار للفترة 1995-1999. إلا أن المساعدات الإنمائية العربية شهدت ارتفاعاً خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دولار للفترة 2000-2002، وعليه فقد ارتفع المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي لهذه الفترة إلى حوالي 3.2 مليار دولار مقابل حوالي 2.7 مليار دولار للفترة 1990-1994، الشكل (1).

الشكل (1) : متوسط العون الإنمائي العربي
2002-1970



وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية العربية الميسرة المقدمة خلال الفترة 2002-1970 حوالي 117.5 مليار دولار قدمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منها حوالي 110.5 مليار دولار أي ما يعادل 94.0 في المائة، ساهمت فيها السعودية بحوالي 65.5 في المائة، والكويت بحوالي 15.7 في المائة، والإمارات بحوالي 10.1 في المائة، وقطر بحوالي 2.2 في المائة، وعمان بحوالي 0.5 في المائة، بينما قدمت الدول العربية الأخرى حوالي 7 مليار دولار تمثل 6 في المائة من إجمالي المساعدات العربية، ساهمت فيها العراق بحوالي 2.7 في المائة، وليبيا بحوالي 2.3 في المائة، والجزائر بحوالي 1.0 في المائة، والملحق (1/11) والشكل (2).

الشكل (2) : مصادر العون الإنمائي العربي (2002-1970)



العون الإنمائي العربي عام 2002

يقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية عام 2002 بحوالي 3.4 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً بلغ حوالي 11.7 في المائة عما كان عليه عام 2001، وقدمت السعودية منه حوالي 2674 مليون دولار (78.7 في المائة)، وقطر حوالي 73 مليون دولار (2.2 في المائة)، بينما يقدر ما قدمته الكويت بحوالي 408 مليون دولار (12.0 في المائة)، والإمارات بحوالي 219 مليون دولار (6.4 في المائة)، وعمان بحوالي 24 مليون دولار (0.7 في المائة).

ومن ناحية أخرى، شهد عام 2002 عدداً من الاجتماعات الدولية والإقليمية شاركت فيها الدول والمؤسسات العربية والدولية المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية، ومن أهم هذه الاجتماعات:

مؤتمر الدول المانحة - مصر

عقد المؤتمر في مدينة شرم الشيخ بمصر بتاريخ 4 فبراير 2002 وشاركت فيه 34 دولة ومؤسسة تمويل دولية وإقليمية من بينها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، واليابان، وألمانيا، وكندا، والدانمارك، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. وقد بحث الاجتماع سبل دعم الاقتصاد المصري، وأقر تقديم قروض ومنح مالية لمصر بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 10.3 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات من عام 2002 وحتى عام 2004، منها حوالي 2.1 مليار دولار تخصص لعام 2002 يقدم منها 800 مليون دولار على الفور.

مؤتمر المانحين الخاص بلبنان (باريس 2)

عقد المؤتمر في مدينة باريس بتاريخ 23 نوفمبر 2002، وشاركت فيه 17 دولة من بينها مجموعة الدول الصناعية السبع والدانمارك، والدول العربية الرئيسية المانحة للعون وهي السعودية، والكويت، والإمارات، والبحرين، وقطر، وعمان إضافة إلى عدد من مؤسسات التنمية العربية والدولية المانحة للعون. وقد بحث الاجتماع سبل دعم جهود الإصلاح المالي والاقتصادي في لبنان، وذلك من خلال تقديم مساعدات إنمائية للبنان قدرت قيمتها الإجمالية بحوالي 4.4 مليار دولار وبلغت المبالغ التي التزمت بها الدول والصناديق العربية فيها حوالي 2 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 45.5 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة. وساهمت السعودية بحوالي 700 مليون دولار، والكويت والإمارات بحوالي 300 مليون دولار لكل منهما، والبحرين وقطر بحوالي 200 مليون دولار لكل منهما، وعمان

بحوالي 50 مليون دولار، بينما سيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي 500 مليون دولار، وصندوق النقد العربي بحوالي 100 مليون دولار.

الاجتماع التنسيقي لدعم جنوب السودان

عقد الاجتماع التنسيقي لدعم جنوب السودان في القاهرة بتاريخ 19 ديسمبر 2002 بمشاركة الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك، وعدد من صناديق التنمية العربية. وبحث الاجتماع سبل دعم مشروعات التنمية في مدن ومناطق جنوب السودان. وقد قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منحة قدرها حوالي 10 مليون دولار (3 مليون دينار كويتي) لتمويل عدد من مشاريع مياه الشرب في جنوب السودان والمناطق الأخرى التي امتدت إليها الحرب. وتم تشكيل لجنة لمتابعة مساهمات الدول والمؤسسات المشاركة.

نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي

يقدر متوسط نسب العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة في عام 2002 بحوالي 1.1 في المائة، وبلغت هذه النسبة للسعودية 1.4 في المائة والكويت 1.0 في المائة، والإمارات 0.3 في المائة.

وتشير البيانات الخاصة بالعون الإنمائي العربي للسنوات الخمس الماضية إلى أن متوسط نسب العون إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة ارتفع منذ عام 1998 من حوالي 0.6 في المائة إلى حوالي 1.1 في المائة عام 2002. ورغم ذلك فإن هذا الارتفاع يقل كثيراً عما كان عليه هذا المتوسط في بداية عقد التسعينات. ويعزى ذلك إلى الضغوط الاقتصادية الداخلية في هذه الدول والحاجة المتنامية للتوسع في الإنفاق العام لمقابلة الأعباء المالية الداخلية، بالإضافة إلى التراجع في عائداتها النفطية وعدم كفايتها لمواجهة هذه الأعباء خلال النصف الثاني من عقد التسعينات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة. الملحق (2/11)، علماً بأن متوسط نسبة العون الإنمائي إلى الناتج القومي لدول مجموعة (داك)* بلغ 0.22 في المائة في عام 2000، وهو ما يقل عن النسبة المحققة للدول العربية المانحة في ذلك العام.

* تتكون مجموعة داك من الدول التالية: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، سويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

العون الإنمائي العربي وأسواق العمل العربية

تسهم المساعدات الإنمائية العربية في توفير فرص العمل الجديدة وذلك بشكل مباشر وغير مباشر. فالأثر المباشر يتأتى من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية التي توفر فرص عمل جديدة. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع "دعم برامج التكوين المهني والتشغيل في الجمهورية التونسية" الذي ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله بحوالي 36.7 مليون دولار أمريكي، وتم في إطاره دراسة الاحتياجات التدريبية لحوالي مائة مؤسسة، وإعادة تأهيل حوالي 5.5 ألف عامل، وإنشاء حوالي 2250 منشأة اقتصادية صغيرة وفرت حوالي 10 آلاف فرصة عمل جديدة، وكذلك مشروع "الصندوق الاجتماعي للتنمية" في الجمهورية العربية اليمنية الذي ساهمت في تمويله عدة مؤسسات عربية ودولية بالإضافة إلى الحكومة اليمنية، وبلغ إجمالي الاستثمارات في المشاريع الإنمائية الفرعية التي ساهم في إنشائها هذا الصندوق في اليمن حوالي 196 مليون دولار أمريكي ساهمت في توفير نحو 40 ألف فرصة عمل دائمة خلال السنوات الخمس 1998-2002. أما الأثر غير المباشر للمساعدات الإنمائية العربية فإنه يتحقق من خلال مساهمتها في تحسين أداء العاملين وقدراتهم الإدارية والفنية وذلك بتقديم العون الفني لبرامج التدريب والدعم المؤسسي للمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تضطلع بمشاريع إنمائية، وكذلك من خلال تشغيل أرباب المهن والحرف المختلفة خلال فترات تنفيذ المشاريع الإنمائية.

العون الإنمائي المؤسسي

تعتبر مجموعة التنسيق** إطاراً يتم من خلاله التنسيق والتعاون بين مؤسسات وصناديق التنمية العربية. ويتم التنسيق على المستوى الفني عبر الاجتماعات الدورية (نصف السنوية) لمدراء العمليات، وعبر اللجان الفنية المتخصصة مثل اللجنة الفرعية للعقود واللجنة الفرعية للإعلام، وعدد آخر من اللجان المؤقتة.

استمرت مؤسسات مجموعة التنسيق، في جهودها لتحقيق التقارب والتماثل في سياساتها ونظمها القانونية والإجرائية التي تحكم عملياتها التمويلية. كما قطع التعاون فيما بينها شوطاً كبيراً لتحسين فاعلية العون الذي تقدمه إلى الدول المستفيدة من خلال تحديث ومكننة آلية تبادل المعلومات حول المشروعات قيد التنفيذ والمشروعات الجديدة بشكل نظامي ومستمر، وباستعمال شبكة الإنترنت والموقع الخاص بها الذي أنشئ لذلك الغرض، كما يتم التعاون من خلال الاشتراك في تقييم المشروعات وتمويلها ومتابعتها وإدارة القروض والتقييم اللاحق للمشروعات المكتملة التنفيذ.

واستكمالاً لجهودها الرامية إلى تحقيق التماثل والتوافق في نظمها وإجراءاتها، قامت مؤسسات المجموعة بصياغة واعتماد عدد من الوثائق القانونية النموذجية للعمل بها بشكل مباشر أو للاسترشاد بها. ومن هذه الوثائق دليل قواعد

** تضم البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة.

وإجراءات الحصول على البضائع والتعاقد على تنفيذ الأعمال، والاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (التصميم والإشراف على تنفيذ أعمال الهندسة المدنية/الكهربائية والميكانيكية)، والاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (إعداد دراسات الجدوى)، ودليل استخدام الاستشاريين لدى أعضاء المجموعة. وقد ساهمت هذه الإنجازات في تقليص المعوقات الفنية والقانونية التي تواجهها عمليات الإقراض وبالتالي تسهيل انسياب العون.

ولا تتحصر مداخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في تقديم مساعداتها الإنمائية للدول فحسب، بل تمتد أيضا إلى دعم القطاع الخاص، حيث بادرت بعض مؤسسات التنمية العربية الأعضاء في المجموعة إلى تطوير وتعديل واستكمال نظمها القانونية والإدارية والمالية بشكل يسمح بتمويل مشروعات القطاع الخاص ضمن برامجها الإقراضية. فقد أنشأ البنك الإسلامي للتنمية عام 1995 إدارة تنمية الأعمال في إطار هيكله التنظيمي كما أنشأ عام 2000 المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، برأسمال مقداره مليار دولار ساهم البنك بنحو نصفه. وقام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 بتعديل اتفاقية إنشائه على نحو يخوله المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص وخصص لهذا النشاط مبلغ 500 مليون دولار كمرحلة أولى. واستكمل صندوق الأوبك عام 1999 الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتوجيه جزء من برنامجه الإقراضي لدعم مشروعات القطاع الخاص، في حين يقوم عدد آخر من مؤسسات المجموعة بدراسة هذا الموضوع.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وتنامي أعباء الحكومات في الدول النامية تجاه تطوير اقتصادات بلدانها ومعالجة الخلل في هيكلها الاقتصادية وموازنتها، فإن من المتوقع أن يشهد الطلب على التدفقات الإنمائية لمؤسسات المجموعة ارتفاعا متزايدا خلال العقد القادم، وذلك لما تتميز به من سهولة في إجراءاتها وشروطها وارتفاع عنصر المنح بها.

عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2002

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية عام 2002 حوالي 4.0 مليار دولار بنسبة تراجع قدرها 3.3 في المائة عما كان عليه عام 2001، بلغت نسبة مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فيها 23.9 في المائة، والبنك الإسلامي للتنمية 22.1 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 17.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 12.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 12.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 4.7 في المائة، وصندوق النقد العربي 3.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.4 في المائة، الملحق (3/11).

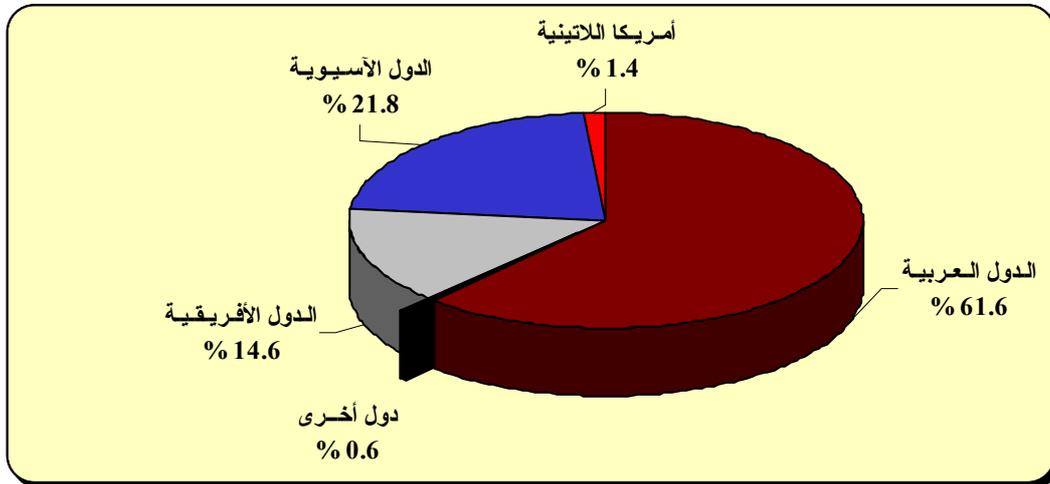
وبلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية خلال عام 2002 حوالي 66.3 في المائة، ومجموعة الدول الآسيوية 16.4 في المائة، ومجموعة الدول الإفريقية 15.7 في المائة،

ومجموعة دول أمريكا اللاتينية 1.4 في المائة، ومجموعة الدول الأخرى 0.2 في المائة، الملحق (3/11). وقد بلغ نصيب قطاع الطاقة (كهرباء، نفط، غاز) من إجمالي هذه الالتزامات حوالي 30.5 في المائة، وقطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم ميزان المدفوعات 24.0 في المائة، وقطاع النقل والاتصالات 19.5 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي 14.2 في المائة، وقطاع الصناعة والتعدين 6.0 في المائة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية 5.8 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي

بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية بنهاية عام 2002 حوالي 64.3 مليار دولار، بلغ نصيب مجموعة الدول العربية منها حوالي 39.6 مليار دولار (61.6 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 14.0 مليار دولار (21.8 في المائة)، ومجموعة الدول الإفريقية حوالي 9.4 مليار دولار (14.6 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 0.9 مليار دولار (1.4 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.4 مليار دولار (0.6 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (3).

الشكل (3) : التوزيع الجغرافي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2002

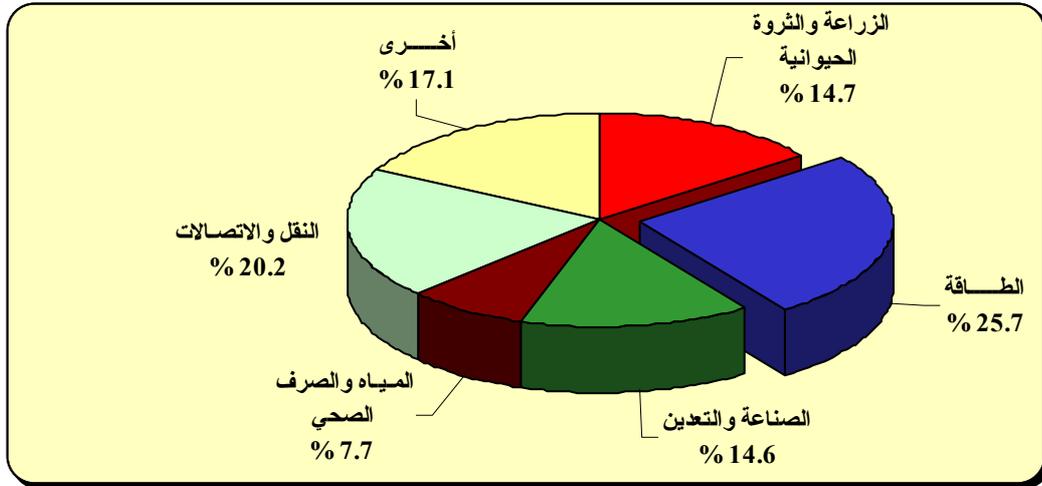


وبلغت نسبة العمليات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من إجمالي التزامات المجموعة حوالي 26.7 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 21.5 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 19.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 11.2 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 7.5 في المائة،

وصندوق النقد العربي 5.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 4.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.2 في المائة، الملحق (5/11).

وانسجاماً مع أهداف خطط التنمية في الدول المستفيدة واستجابة لاحتياجاتها التمويلية لاستكمال وتطوير البنى الأساسية والخدمات وتهيئة قاعدة للتنمية الاقتصادية بها، فقد حازت قطاعات البنى الأساسية والخدمات التي تشمل قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والسكنية على نحو 70.7 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين على نحو 29.3 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على ما يقارب 25.7 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.2 في المائة ثم قطاعات الخدمات والتي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 17.1 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.7 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (4).

الشكل (4) : التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2002



التمويل المشترك

سعيًا لجذب موارد إضافية من مصادر مختلفة لتعبئتها وتوجيهها نحو العمليات الإنمائية في الدول المستفيدة لتمويل المشاريع ذات التكاليف الكبيرة التي تفوق في غالب الأحيان ما لا يمكن لأي مؤسسة منفردة أن تسهم به وحدها. فإن

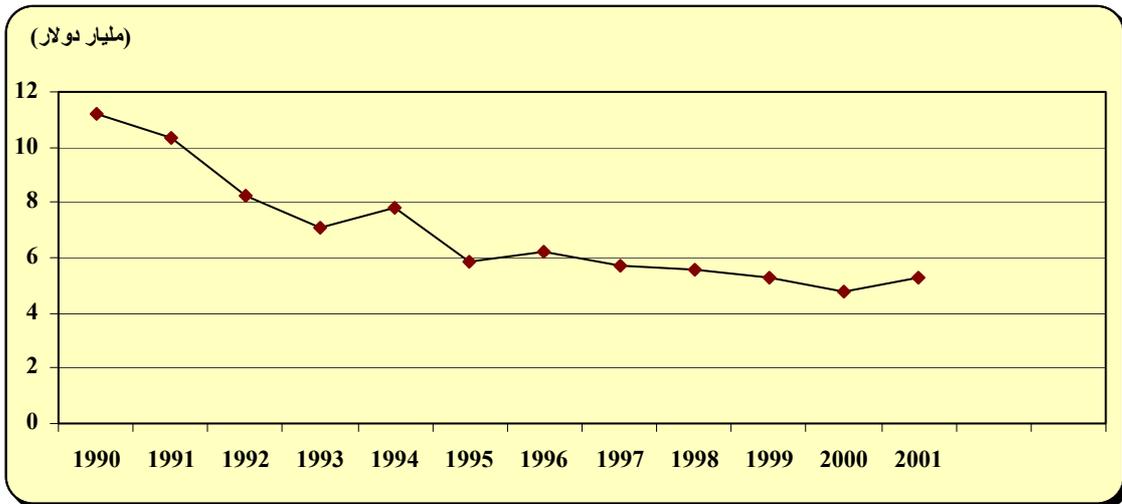
نشاط وتعاون مؤسسات المجموعة توسع ليشمل مؤسسات تمويل دولية أخرى وحكومات أجنبية ومؤسساتها التمويلية. وفي هذا المجال، فإن المؤسسات العربية تحبذ "التمويل الموازي" الذي يضمن لها تطبيق سياساتها الإقراضية.

وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية والوطنية والإقليمية الدولية خلال الفترة 1974-2002 ما يقارب 20 مليار دولار أمريكي، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها نحو 56.6 في المائة، وحصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الإفريقي للتنمية) 15.5 في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى 20.8 في المائة، وحوالي 7.1 في المائة من مصادر عربية أخرى.

المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (صافي السحب) المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون العربي المؤسسي، عام 2001 حوالي 5.3 مليار دولار مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 9.9 في المائة عما كان عليه عام 2000، وذلك بعد أن شهد تراجعاً مستمراً منذ عام 1997. وتشكل هذه المساعدات حوالي 10.2 في المائة من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول النامية عام 2001 والبالغ قدره حوالي 51.7 مليار دولار، الملحق (7/11). وبذلك بلغ إجمالي هذه المساعدات خلال الفترة 1990-2001 حوالي 83.3 مليار دولار تشكل حوالي 12.4 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول النامية خلال الفترة ذاتها، شكل (5).

الشكل (5) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر
2001-1990



وقد حصلت ست دول عربية على حوالي 73.5 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية عام 2001، إذ حصلت مصر على حوالي 23.8 في المائة، يليها فلسطين 16.4 في المائة، والمغرب 9.8 في المائة، والأردن 8.2 في المائة، واليمن 8.1 في المائة، وتونس 7.2 في المائة. وتوزعت باقي المساعدات على موريتانيا 5.0 في المائة، ولبنان 4.6 في المائة، والجزائر 3.5 في المائة، والسودان 3.3 في المائة، وسورية 2.9 في المائة، والصومال 2.8 في المائة، والعراق 2.3 في المائة، وباقي الدول العربية 2.1 في المائة.

ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب)
(2002-1970)

(مليون دولار)

(%)	2002-1970	*2002	2001	2000	1999-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	117,513	3,398	3,041	3,012	6,811	13,429	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
94.0	110,474	3,398	3,041	3,012	6,811	13,190	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
10.1	11,902	219	208	216	482	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات
65.5	76,975	2,674	2,455	2,505	4,359	8,698	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية**
0.5	542	24	24	24	77	189	198	6	عمان
2.2	2,602	73	129	94	187	44	28	692	1,076	279	قطر
15.7	18,453	408	225	173	1,706	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت
6.0	7,039	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى
1.0	1,183	45	262	354	449	73	الجزائر
2.7	3,121	76	76-	1,091	1,577	453	العراق
2.3	2,735	118	498	846	714	559	ليبيا

* بيانات عام 2002 تقديرية ما عدا السعودية والكويت وقطر.

** بيانات السعودية للسنوات (1990 - 2002) من وزارة المالية وعن إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية.

المصدر: (1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة وبيانات من وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان.

(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة.

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين

(1985 و 1990-2002)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985	
1.1	1.0	1.0	0.8	0.6	0.3	0.4	0.6	0.4	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات
1.4	1.3	1.3	1.0	0.7	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية
1.0	0.6	0.4	1.1	0.8	0.6	1.1	1.6	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت

المصدر : الملاحق (5/2 و 6/2 و 1/11) وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية
حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2002

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	4025.0	134.9	146.0	720.4	963.1	189.0	487.0	496.0	888.6	المجموع الكلي
	100.0	3.4	3.6	17.9	23.9	4.7	12.1	12.3	22.1	حصص المؤسسات (%)
66.3	2667.2	0.0	146.0	547.6	963.1	111.1	82.0	446.2	371.2	مجموعة الدول العربية
15.7	631.3	134.9	0.0	72.3	0.0	25.0	275.9	2.8	120.4	مجموعة الدول الأفريقية
16.4	659.9	0.0	0.0	83.8	0.0	52.9	79.2	47.0	397.0	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	58.9	0.0	0.0	16.7	0.0	0.0	42.2	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.2	7.7	0.0	0.0	0	0.0	0.0	7.7	0.0	0.0	مجموعة الدول الأخرى

المصدر : أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2002/12/31.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة
خلال عام 2002

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	4025.0	966.9	241.2	234.7	571.1	1225.7	785.4	المجموع الكلي
	100.0	24.0	6.0	5.8	14.2	30.5	19.5	حصص القطاعات (%)
66.3	2667.2	582.3	85.0	132.6	499.2	1015.2	352.9	مجموعة الدول العربية
15.7	631.3	249.7	0.0	65.6	21.9	21.4	272.7	مجموعة الدول الأفريقية
16.4	659.9	119.9	156.2	31.5	30.7	189.1	132.5	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	58.9	15.0	0.0	0.0	16.6	0.0	27.3	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.2	7.7	0.0	0.0	5.0	2.7	0.0	0.0	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية *

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2002/12/31

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	64330.8	3815.3	2078.0	12243.3	13844.3	7221.2	4822.5	3129.3	17176.9	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	5.9	3.2	19.1	21.5	11.2	7.5	4.9	26.7	حصص المؤسسات (%)
61.6	39653.0	3815.3	9.6	6573.4	13844.3	3426.9	806.4	2418.1	8759.0	مجموعة الدول العربية
14.6	9361.5	0.0	2068.4	2147.4	0.0	1406.1	1964.4	147.0	1628.2	مجموعة الدول الأفريقية
21.8	13994.8	0.0	0.0	3001.6	0.0	2234.4	1447.5	557.0	6754.3	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	907.6	0.0	0.0	270.7	0.0	59.9	566.0	0.0	11.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	413.9	0.0	0.0	250.2	0.0	93.9	38.2	7.2	24.4	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و1978.

ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة

كما في 2002/12/31

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	التقل والاتصالات	
100.0	64330.8	11005.1	9368.5	9432.4	4977.7	16536.6	13010.5	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	17.1	14.6	14.7	7.7	25.7	20.2	حصص القطاعات (%)
61.6	39653.0	7373.4	6103.7	5907.3	3544.3	10027.0	6697.3	مجموعة الدول العربية
14.6	9361.5	1620.2	582.4	1698.6	774.6	1273.6	3412.1	مجموعة الدول الأفريقية
21.8	13994.8	1628.3	2682.4	1664.9	518.2	5074.7	2426.3	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	907.6	283.0	0.0	116.2	70.2	121.3	316.9	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	413.9	100.2	0.0	45.4	70.4	40.0	157.9	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.
المصدر : مصدر الملحق (3/11).

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
(2001-1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي (%) 2001-1990	2001-1990	2001 (%)	نسبة التغير 2001-2000	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	669,917		2.7	51,680	50,328	52,712	51,102	48,718	56,667	59,610	60,649	57,053	61,497	61,865	58,036	المجموع الكلي للدول النامية
	12.4			10.2	9.5	10.0	11.0	11.7	11.0	9.8	12.8	12.4	13.4	16.7	19.3	مجموع الدول العربية (%)
100.0	83,323	100.0	9.9	5,264	4,790	5,256	5,596	5,702	6,246	5,862	7,782	7,073	8,249	10,319	11,184	المجموع
6.6	5,499	8.2	21.9-	432	553	432	411	462	507	537	369	309	425	474	588	الأردن
0.0	4	0.1	25.0-	3	4	4	4	2	7	6	8-	9-	8-	6-	5	الإمارات
0.9	727	0.3	63.3-	18	49	4	47	92	82	49	44	96	65	44	137	البحرين
3.4	2,867	7.2	69.5	378	223	253	150	194	124	71	106	228	390	357	393	تونيس
4.2	3,471	3.5	12.3	182	162	89	394	250	305	312	419	349	406	340	263	الجزائر
1.5	1,249	1.0	22.5-	55	71	75	81	86	97	105	129	134	113	108	195	جيبوتي
0.4	358	0.5	12.9-	27	31	29	25	11	23	17	16	35	55	45	44	السعودية
5.5	4,572	3.3	23.6-	172	225	243	209	139	220	239	410	458	550	881	827	السودان
4.5	3,726	2.9	3.8-	153	159	229	155	197	219	347	745	259	197	381	684	سورية
4.3	3,567	2.8	43.3	149	104	115	80	81	88	189	537	890	654	186	494	الصومال
3.0	2,507	2.3	20.8	122	101	76	116	220	348	327	259	182	140	552	64	العراق
0.7	580	0.0	95.7-	2	46	40	44	65	62	59	95	49	37	15	66	عمان
6.0	5,000	16.4	35.8	865	637	516	608	603	550	498	460	182	81	0	0	فلسطين
0.0	23	0.0	0.0	1	1	5	1	1	2	2	1	3	2	2	2	قطر
0.1	47	0.1	33.3	4	3	7	6	0.4	3	3	3	3	2	5	7	الكويت
2.9	2,432	4.6	22.3	241	197	194	238	249	232	187	235	144	124	132	259	لبنان
0.1	97	7	7	7	8	6	4	6	6	26	20	ليبييا
37.8	31,476	23.8	5.5-	1255	1328	1582	1955	1985	2199	2014	2690	2401	3604	5025	5439	مصر
10.2	8,528	9.8	23.4	517	419	679	530	464	650	495	831	713	947	1232	1051	المغرب
3.4	2,855	5.0	23.6	262	212	219	165	238	272	230	267	328	202	220	240	موريتانيا
4.49	3,738	8.1	60.8	426	265	458	370	356	248	169	170	314	256	300	406	اليمن

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية ، أعداد مختلفة .